الأمـم المتحـدة

S/PRST/2012/4



Distr.: General
5 March 2012
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٧٢٩ المعقودة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“، أصدر رئيس مجلس الأمن باسم المجلس البيان التالي:

”يعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بانعقاد مؤتمر لندن الدولي بشأن الصومال في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وعن دعمه الكامل للبيان الصادر عن المؤتمر. فقد برهن المؤتمر على أن المجتمع الدولي تتوافر لديه الإرادة السياسة والعزم اللازمان لدعم الشعب الصومالي في مسيرته نحو بناء السلام وبسط الاستقرار في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للتقدم المحرز في مؤتمر لندن المتعلق بالصومال، الذي أكد الدعم الدولي والتقدم المحرز في العملية السياسية والأمن وتزايد الاستقرار والتنمية الاقتصادية والعمل على التصدي للإرهاب والقرصنة واحتجاز الرهائن. وشدد المجلس على ضرورة مواصلة السعي، انطلاقا من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في لندن، إلى وضع استراتيجية شاملة لإرساء السلام والاستقرار في الصومال من خلال الجهود التعاونية لجميع الجهات المعنية. ويرحب مجلس الأمن أيضا بالاجتماع الذي سبق مؤتمر لندن، والذي عقد بشأن الحالة الإنسانية التي لا يزال الصومال يشهدها منذ مدة طال أمدها.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في لندن بشأن انتهاء ولاية المؤسسات الاتحادية الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢، وعدم تمديد الفترة الانتقالية لمدة أخرى. ويرحب المجلس بالالتزامات الصادرة بشأن العمل على إرساء حكومة أكثر تمثيلا في الصومال، تمشيا مع الميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا، وخريطة طريق إنهاء المرحلة الانتقالية، ومبادئ





050312 050312 12-25098 (A)

غاروي. ويؤكد مجلس الأمن من جديد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن دعمه الكامل للعمل الذي يؤديه أغسطين ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فيما يتصل بتيسير سبل التقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، وكذلك العمل الذي ينهض به كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي. ويرحب المجلس بنقل المكتب إلى مقديشو ويشجع الأمم المتحدة على نقله إلى الصومال بشكل كامل وأمْيَل إلى الدوام، حينما تسمح الظروف بذلك.

”ويشيد مجلس الأمن بالمساهمة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية نحو نشر مناخ أكثر سلاما واستقرارا في الصومال، ويعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات لالتزامها بتوفير قوات للبعثة، وعن تقديره للتضحيات الكبيرة التي تقدمها قوات البعثة والقوات الصومالية، على حد سواء. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي تم بموجبه الإذن بتوسيع البعثة، وزيادة مستوى ونطاق مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي توفرها الأمم المتحدة من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل الموجّه للبعثة وتعزيز استدامة هذا التمويل ومرونته، كما فرض بموجبه حظر دولي على الفحم الصومالي. ويرحب المجلس بالدعم المالي القيم الذي يقدمه شركاء الاتحاد الأفريقي للبعثة بطرق من بينها برامج الدعم الثنائي التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية ومرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي. ويؤكد مجلس الأمن ضرورة مواصلة دعم البعثة، ويدعو إلى زيادة الدعم من جانب الشركاء الحاليين والجدد بهدف توفير المعدات وتزويد البعثة بالتمويل اللازم لمرتبات القوات وتوفير تمويل غير مشروط من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص بالبعثة.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ويرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في الحد من الخسائر في صفوف المدنيين خلال عملياتها، ويحث البعثة على مواصلة بذل جهود معزّزة في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الحوكمة الفعالة في الصومال وأهمية تقديم الخدمات الأساسية للشعب الصومالي في كافة أنحاء الصومال. ويؤكد مجلس الأمن ضرورة بذل مزيد من الجهود لمكافحة الفساد والعمل على تحقيق الشفافية في

الصومال، ويرحب بالمبادرات المتخذة لزيادة الشفافية والمساءلة في تحصيل الإيرادات العامة الصومالية واستخدامها على نحو فعّال.

”ويؤكد مجلس الأمن أن تطوير قوات الأمن والمؤسسات الأمنية الصومالية أمر حيوي بالنسبة لكفالة أمن واستقرار الصومال على الأجل الطويل، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقوم، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والبعثة، بزيادة الدعم المقدم لقطاعي الأمن والعدالة في الصومال. ويعرب المجلس عن دعمه الكامل لتدريب قوات الأمن الصومالية من خلال برامج الدعم الثنائي التابعة للدول الأعضاء وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال.

”ويدعم مجلس الأمن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الخطط القائمة لتحقيق الاستقرار في الصومال بحيث تشمل قطاعات جديدة، ويرحب بزيادة الدعم الدولي المقدم على صعيد تحقيق الاستقرار بطرق منها إنشاء صندوق جديد لتحقيق الاستقرار، ويشجع على بذل مزيد من الجهود للتعامل مع مسألة تعمير الصومال وتحقيق التنمية الاقتصادية بها على الأجل الطويل.

”ويدرك المجلس أنه على الرغم من أن حالة المجاعة قد تكون قد انتهت في الصومال، فإنه لا يزال هناك قدر كبير من الاحتياجات الإنسانية المستمرة. ويشدد المجلس على أن الصومال بها عدد ضخم من المشردين داخليا، الذين هم بحاجة ماسة إلى الدعم، ومن الأشخاص الذين تلزمهم الإغاثة بصورة عاجلة. ويؤكد المجلس ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي للشعب الصومالي مساعدات إنسانية مستمرة تقدم في حينها ويتم تنسيقها جيدا، وأن يساعده على بناء قدرته على مقاومة الصدمات في المستقبل، ويشدد على أهمية التقيد بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية، واحترام تلك المبادئ. ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف بأن تكفل إفساح المجال كاملا ودونما عائق لإيصال المعونة الإنسانية في وقتها إلى الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدة في جميع أنحاء الصومال، بما يتماشى مع أحكام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان ذات الصلة.

”ويرحب مجلس الأمن بالانخفاض الكبير الذي طرأ، بفضل التدابير المضادة الفعالة التي اتخذت، على عدد الهجمات التي تتم بنجاح في سياق القرصنة، وإن كان يشير مع القلق إلى زيادة حالات الشروع في تلك الهجمات. ولا يزال القلق البالغ يساور مجلس الأمن إزاء استمرار الخطر الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك مسألة احتجاز الرهائن وتزايد استخدام العنف ضدهم

واتساع نطاق التهديد الذي تشكله القرصنة ليشمل غرب المحيط الهندي والمناطق البحرية المتاخمة. ويدرك مجلس الأمن أن استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال يساهم في مشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر، ويؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لقمع أعمال القرصنة واحتجاز الرهائن ومعالجة أسبابها الجذرية. ويرحب المجلس بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن بخصوص بذل جهود جديدة من أجل قمع أعمال القرصنة، من بينها جهود من جانب الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الإقليمية تهدف إلى تعزيز قدرة الصومال والدول المعنية في المنطقة على محاكمة المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلّح قبالة سواحل الصومال، وسجن القراصنة المدانين.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق البالغ إزاء الخطر الذي يتعرض له الصومال والمجتمع الدولي من جراء الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة الصومالية، ولا سيما حركة الشباب، ويرحب بما تم التعهد به في مؤتمر لندن من التزام بتجديد العمل على الصعيد الدولي من أجل التصدي لهذا التهديد، مع كفالة الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويشدد المجلس أيضا على أهمية معالجة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب.

”ويرحب مجلس الأمن بعزم حكومة تركيا عقد مؤتمر بشان الصومال في اسطنبول.

”وسوف يبقي أعضاء مجلس الأمن الحالة في الصومال قيد الاستعراض الدقيق“.